

دور الإصدار النقدي الجديد في تمويل عجز الموازنة المصرية وآثره على التضخم The Role of the New Currency Issue in financing the Egyptian Budget Deficit and its Impact on Inflation

هويدا عبدالناصر أبوالوفا

طالبة دكتوراه بكلية التجارة - جامعة جنوب الوادي

محمود حامد محمود عبدالرازق

أستاذ بكلية التجارة - جامعة جنوب الوادي

موافي رمضان موافي

مدرس بكلية التجارة - جامعة جنوب الوادي

المستخلص:

بعد أن تزايد حجم الإصدار النقدي الجديد في مصر في السنوات الأخيرة تزامناً مع تزايد العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة، والتي تعتبر من أهم القضايا الاقتصادية الكلية المعاصرة التي يعاني منها الاقتصاد المصري؛ وذلك لما لها من آثار خطيرة على كافة النشاط الاقتصادي. هدف هذا البحث لمعرفة دور الإصدار النقدي الجديد في تمويل عجز الموازنة العامة المصرية إضافة إلى معرفة أثره على معدلات التضخم في مصر وذلك خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٣م). عن طريق استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي للإحصائيات والبيانات بالإضافة إلى استخدام الأسلوب الكمي لمعرفة مدى ارتباط الإصدار النقدي الجديد والعجز الكلي في الموازنة العامة المصرية، كذلك مدى ارتباطه بمعدلات التضخم السائدة في الاقتصاد المصري. وخلص البحث إلى أن هناك ارتباط قوي بين العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة والإصدار النقدي الجديد كما أوضح البحث أن الإصدار النقدي الجديد يفسر نسبة ٢٥٪ من الأسباب المؤدية إلى التضخم في مصر.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة - أسباب عجز الموازنة العامة - الإصدار النقدي الجديد - التضخم.

Abstract:

After the increase in the size of the new currency issue in Egypt in recent years, coinciding with the increase in the total deficit in the state's general budget, which is considered one of the most important contemporary macroeconomic issues that the Egyptian economy suffers from; due to its serious effects on all economic activity. The aim of this research is to know the role of the new currency issue in financing the Egyptian general budget deficit in addition to knowing its impact on inflation rates in Egypt during the period

(2001-2023). By using the descriptive analytical approach of statistics and data in addition to using the quantitative approach to know the extent of the relationship between the new currency issue and the total deficit in the Egyptian general budget, as well as the extent of its relationship to the inflation rates prevailing in the Egyptian economy. The research concluded that there is a strong relationship between the total deficit in the state's general budget and the new currency issue. The research also showed that the new currency issue explains 25% of the causes leading to inflation in Egypt

Keywords: General budget deficit - Reasons for the general budget deficit - New currency issue - Inflation.

مقدمة: -

إن مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة تعد من أهم المشاكل الاقتصادية التي كثر حولها الجدل خاصة وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم موازنات كل من الدول المتقدمة، والدول النامية على السواء، والتي أدى وجود عجز في بعض موازنتها العامة إلى تعثرها في سعيها نحو تحقيق معدلات مرضية في كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. حيث تلعب الموازنة العامة للدولة أهمية كبرى في حياة الفرد والمجتمع بالإضافة إلى دورها في تحريك الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاهية، لذلك قد يؤدي اتساع عجز الموازنة العامة إلى تهديد الاستقرار النقدي والمالي للدولة، بينما يساعد الوضع التوازني للموازنة العامة للدولة على النهوض بمستويات اقتصاداتها، وتحسين الأوضاع الاجتماعية العامة لأفراد المجتمع (السبتي & علوان وآخرون، ٢٠١٩، ص ١٦٥-١٩٤).

وتتضمن الموازنة العامة للدولة تقديرًا للإيرادات العامة والنفقات العامة عن مدة قادمة فهي خطة مالية للدولة تهدف إلى اشباع الحاجات العامة في ضوء الظروف والأهداف السياسية والاقتصادية والمالية للمجتمع (أحمد، ٢٠٠٦، ص ٣١-٣٢). ويتطلب الأداء السليم للموازنة العامة للدولة من الناحية النظرية تساوي جانبي الإيرادات والنفقات المرتبطة بها، حيث يشير تساوي إيرادات ونفقات الموازنة العامة إلى أن الموازنة متوازنة، ولكن في الواقع العملي لا تتحقق المساواة بين إيرادات ونفقات الدولة دائمًا، ففي بعض الحالات قد تتجاوز إيرادات الدولة نفقاتها وتسمى مثل هذه الموازنة ميزانية فائضة، بينما في حال تجاوزت نفقات الدولة إيراداتها فإن ذلك يطلق عليه عجز الموازنة العامة للدولة (Ugli, T. A. A., Ugli, I. E. H., & Ugli, S. D. U., 2024, PP 324-327). لذا يُعرف عجز الموازنة العامة بشكل عام على أنه الحالة التي تتجاوز فيها النفقات العامة الإيرادات العامة للدولة.

ولقد شكل عجز الموازنة العامة في مصر لسنوات طويلة هاجسًا رئيسيًا في السياسة المالية للحكومة، وكان تقليص عجز الموازنة هدفًا أساسيًا في برنامج الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وقد نجحت

الحكومة حينذاك بالوصول به لمستوى منخفض للغاية، كما كان التحكم في العجز هدفًا للحكومات المتعاقبة فيما بعد ذلك، بسبب ما يترتب على العجز من آثار عديدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية (البناء، ٢٠٢٠، ص ١٤٥-١٦٨). وبالرغم من ذلك لا يمكن إرجاع ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة إلى سبب وحيد لأنها ظاهرة مركبة ومعقدة تعود أسبابها إلى مجموعة من العوامل التي تسهم في حدوثها، فتزايد الاعتماد على السياسة المالية لمعالجة مشكلات الدورة الاقتصادية في الدول المتقدمة بالإضافة إلى نمو الإنفاق بمعدلات تفوق نمو الإيرادات العامة في الدول النامية يؤدي إلى هذه الظاهرة (مرسي، ٢٠٢١، ص ٣٦١-٤٠٨). حيث يشكل التزايد المستمر في النفقات العامة قانون عام يسود في كل دول العالم سواء النامية منها أو المتقدمة؛ وذلك لأسباب تعود إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية المتلاحقة، ويعود الفضل في ملاحظة هذه الظاهرة، وتفسيرها إلى الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر عام ١٨٨٣م. وتتخلص فكرته في أن النفقات العامة تنمو بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، وأنها تأخذ شكل دالة متزايدة مع الزمن (عطا الله، ٢٠١٨، ص ٢٠٥-٢٦٦).

وفي ضوء ما سبق تسعى حكومات معظم الدول جاهدت لتمويل العجز في موازنتها بشتى الطرق المختلفة والمصادر المتعارف عليها سواء كانت هذه المصادر محلية أو خارجية. ومن أهم المصادر المحلية غير التقليدية التي تلجأ إليها الدولة لتمويل عجز الموازنة العامة الإصدار النقدي الجديد، والذي يعني خلق كمية إضافية من النقود دون غطاء، حيث تتجه الحكومة للإصدار النقدي الجديد كوسيلة من وسائل التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة للدولة؛ وذلك في حالة عدم قدرة الإيرادات العادية المحلية - إيرادات الدومين العام والضرائب - على تغطية عجز الموازنة، ويسمى ذلك النوع من تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي الجديد بسياسة التمويل بالعجز.

وعلى الرغم من أن الإصدار النقدي الجديد يعتبر من أهم المصادر غير التقليدية التي يمكن أن تستخدم لمواجهة الزيادة في الإنفاق الحكومي، إلا أن الدولة نادرًا ما تلجأ إليه في عملية تمويل عجز الموازنة العامة؛ ذلك لما له من آثار سلبية على الاقتصاد، حيث يترتب على إصدار النقود الجديدة غير المغطاة ارتفاعاً في الأسعار أي نشأة التضخم، وهذه الضغوط التضخمية تتفاوت قوتها على حسب مرونة الجهاز الإنتاجي، ومن ثم تستند الدولة في القيام بالإصدار النقدي الجديد على سلطتها في الاشراف على النظام النقدي وتوجيهه وتقوم بتحديد القواعد التي بمقتضاها تحدد كمية الإصدار (رزق، ٢٠٠٢، ص ٦). ويعد التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه معظم دول العالم لما له من تأثير كبير جداً على مستويات المعيشة، لذلك تواجه الدول تحد كبير لمواجهة تلك المشكلة وإيجاد حلول لها (الشيخ، ٢٠٢٣، ص ١٨٠-١٩٧).

مشكلة البحث.

لقد تحول عجز الموازنة العامة في مصر إلى عجز هيكلي، حيث أنه منذ عام ٢٠٠١م وحتى عام ٢٠٢٣م والموازنة المصرية تحقق عجزاً نقدياً وكمياً مستمراً، وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة للدولة. ومع تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة كان على الحكومة أن تستخدم مصادر متعددة ومتنوعة لتمويل ذلك العجز. ومن هذه المصادر التي اعتمدت عليها الحكومة الإصدار النقدي الجديد كأحد مصادر التمويل المحلي لعجز الموازنة المصرية، لذا تتمثل مشكلة البحث الأساسية في تزايد حجم الإصدار النقدي الجديد في مصر بشكل كبير في السنوات الأخيرة، والذي قد ينجم عنه بعض الآثار السلبية على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم، حيث أنه من خلال تتبع السلسلة الزمنية للإصدار النقدي الجديد في مصر وجد أن ذلك قد صاحب ارتفاع غير مسبوق في معدلات التضخم؛ ومن ثم فإن هذا البحث يركز على أثر الإصدار النقدي الجديد على معدلات التضخم في مصر.

الدراسات السابقة.

- دراسة مرسى، (٢٠٢١).

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية للعلاقة بين العجز الموازني للدولة ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٩ / ٢٠٠٠ - ٢٠١٨ / ٢٠١٩) وذلك باستخدام المنهج التحليلي للإحصائيات والإجراءات. وقد خلصت الدراسة إلى أن عجز الموازنة العامة في مصر يتزايد من عام إلى آخر خلال تلك الفترة، ومن ثم فإنه يعد عجزاً هيكلياً وليس عجزاً دورياً لأنه غير مرتبط بالدورة التجارية، كما أوضحت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة للدولة ومعدل التضخم وذلك في الأجلين القصير والطويل.

- دراسة البنا، (٢٠٢٠).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كل من أسباب عجز الموازنة، وأثر عجز الموازنة العامة للدولة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر بالإضافة إلى تحليل تأثير عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي كما حاولت الدراسة اقتراح سياسة مناسبة للتغلب على عجز الموازنة العامة واثارها التضخمية مستخدمة نموذجاً قياسياً لاختبار السببية بين متغيرات النموذج الرياضي. وخلصت الدراسة إلى أن النموذج المستخدم قادر على تفسير ٩٧.٥% من تباين الناتج المحلي الإجمالي.

- دراسة. Shokr, et al. (2019).

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير السياسة النقدية على الناتج والتضخم وسعر الصرف في مصر، وقد استخدمت بيانات ربع سنوية عن مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١١م)، واعتمدت الدراسة على نموذج (Structural Vector "SVAR" Autoregressive)، وقد خلصت الدراسة إلى أن الزيادة في العرض النقدي ذات تأثير سلبي على سعر الصرف الحقيقي وعلى معدلات التضخم أي أن المعروض النقدي يسبب انخفاض في قيمة الجنيه المصري.

- دراسة عطا الله، (٢٠١٨).

تتسم هذه الدراسة بكونها دراسة نظرية بحتة، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب المختلفة التي تؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة خاصة في الدول النامية التي تتسم معظم موازنته بالعجز الدائم. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى عجز الموازنة العامة للدولة ومن أهم هذه الأسباب تفاقم حجم النفقات العامة بشكل مطرد، خاصة النفقات العسكرية والإدارية.

- دراسة. Ojong, et al.(2013).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تمويل عجز الموازنة الحكومية على التنمية الاقتصادية في نيجيريا متضمنة ستة فروض بحثية لتقييم العلاقة بين تمويل عجز الموازنة الحكومية وكل من البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات، التمويل الحكومي، وإيرادات الحكومة. وقد استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في ذلك. ولقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين تمويل عجز الموازنة والنمو الاقتصادي كذلك وجود علاقة مباشرة بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، ووجود علاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم.

أهمية البحث.

تكمن أهمية البحث في تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة وطرق تمويل ذلك العجز، ومعرفة الدور الذي يلعبه الإصدار النقدي الجديد في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة كأحد الوسائل غير التقليدية المستخدمة في التمويل، ومعرفة مدى ارتباطه بمعدلات التضخم في مصر.

أهداف البحث.

تتعدد أهداف هذا البحث، والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية: -

١. معرفة ماهية عجز الموازنة العامة للدولة وطرق تمويله.

٢. معرفة ما هو الإصدار النقدي الجديد.

٣. معرفة دور الإصدار النقدي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

٤. دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين حجم الإصدار النقدي الجديد والتضخم، وكذلك العلاقة بين العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة وحجم الإصدار النقدي لجديد.

فروض البحث.

١. تفترض الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الإصدار النقدي الجديد ومعدل التضخم السنوي لمصر.

٢. تفترض الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين العجز الكلي في الموازنة العامة المصرية والإصدار النقدي الجديد.

منهجية البحث.

لقد تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الاستقرائي ومن ثم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الجزء النظري لأنه يتماشى مع طبيعة الدراسة، أما في الجزء التطبيقي فقد تم استخدام الطرق الإحصائية والقياسية الضرورية لدراسة العلاقة بين كل من حجم الإصدار النقدي الجديد ومعدل التضخم، والعجز الكلي في الموازنة العامة للدولة وحجم الإصدار النقدي الجديد، وذلك بهدف اثبات مدى صحة فروض الدراسة، ومدى اتفاقها مع الواقع من خلال تطبيق خطوات ومنهجية القياس الاقتصادي، وذلك بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

حدود البحث.

تنقسم حدود هذا البحث إلى حدود زمنية وحدود مكانية كما في الآتي:

الحدود الزمنية: ويقصد بها الفترة الزمنية محل الدراسة، وتتمثل الفترة الزمنية للبحث بداية من عام ٢٠٠١م وحتى عام ٢٠٢٣م، وقد تم اختيار هذه الفترة تحديداً نظراً لتحول العجز الكلي في الموازنة العامة المصرية إلى عجز هيكلية، لما تعرض له الاقتصاد المصري من ظروف سياسية - ثورة ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو - واجتماعية ضاغطة خاصة بعد تفاقم الدين العام المحلي والخارجي لمصر، ومحاولة الحكومة المصرية في سد عجز الموازنة العامة للدولة بشتى الطرق.

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية.

أولاً: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة.

ذكرنا في مقدمة البحث أن عجز الموازنة العامة للدولة يحدث نتيجة لتزايد حجم النفقات الحكومية عن إيراداتها، ويلاحظ أن العوامل التي تؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة تتعلق إما بنمو النفقات العامة، أو بتراجع الإيرادات العامة للدولة. فقد عقب تحرر الدولة من دورها الحيادي، وتدخلها في النشاط الاقتصادي زيادة في الإنفاق العام، خاصة بعد أن أصبح للدولة دور هام في كل من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أدت بعض الإجراءات والتسهيلات الحكومية إلى تراجع حجم الإيرادات العامة للدولة، ويمكننا تلخيص العوامل التي تؤدي إلى تزايد النفقات العامة، والعوامل التي تؤدي إلى تراجع الإيرادات العامة للدولة فيما يلي: -

١/ أسباب تزايد النفقات العامة للدولة.

إن الهدف من الإنفاق العام هو تحقيق نفع عام للدولة؛ لذا فإن زيادة النفقات العامة يجب أن يعقبها زيادة في المنافع الحقيقية التي تعود على الدولة وارتفاع التكاليف العامة بنسبة معينة، وهذا يعني وجود أسباب حقيقية لزيادة النفقات العامة. ومن أسباب تزايد النفقات العامة للدولة إلى ما يلي: -

١/١ أسباب اقتصادية ومالية.

تعتبر كل من الأسباب الاقتصادية والمالية من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة زيادة النفقات العامة بشكل يفوق زيادة الإيرادات العامة للدولة، وإن من أهم الأسباب الاقتصادية والمالية التي توول إلى زيادة النفقات العامة ما يلي: -

- **تمويل التنمية الاقتصادية:** أدى تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى تحملها إنشاء المرافق الأساسية للحياة بالإضافة إلى محاولتها اللحاق بقطار معدلات التنمية العالمية التي تحققها الدول المتقدمة. فيتعين على الدولة توفير خدمات الأمن والدفاع بالإضافة إلى إنشاء الطرق، والمدارس والمستشفيات ومصادر الطاقة كذلك قيامها بتخطيط المدن الجديدة، وكل ما يساعد على النمو والتنمية الاقتصادية في المجتمع، وكل هذه الخدمات والمصالح تتطلب من الدولة القيام بالكثير من النفقات العامة؛ حيث أن هذه الخدمات تطلب مبالغ كبيرة، خاصة أن غالبيتها يتسم بقله أرباحها مع ضخامة تكاليف إنشائها (خالد يسري، ٢٠١٨، ص ٢٥٠-٢٦٦). وتتسم المراحل الأولى لتحقيق التنمية الاقتصادية في معظم الدول وبشكل خاص في الدول النامية بارتفاع نفقاتها على مشروعات البنية الأساسية والهيكل الصناعي. ذلك أن سكان هذه الدول يدركون جيداً كيف تؤثر أوجه القصور في البنية الأساسية على العديد من جوانب حياتهم اليومية وعملهم (Straub, 2011, PP 683-708).

- **الاستثمار العام:** إن الفكرة العامة القائلة بأن رأس المال العام وتطور البنية الأساسية سيعززان النمو الاقتصادي هي سمة بارزة في البرامج الاقتصادية الحكومية في جميع أنحاء العالم (Warner, 2014, PP 1-75).
فما لا شك فيه أن الإنفاق الاستثماري الحكومي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام، وبدونه لا تتحقق معدلات نمو حقيقية في الاقتصاد، كذلك فإن انخفاض حجم الاستثمار العام يضعف من قوة الاقتصاد القومي، ولكن كبر حجم نشاط الاستثمار العام يعني مزيد من الإنفاق، وهو ما أدى إلى تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام، ومن ثم تزايد عجز الموازنة العامة للدولة.
- **زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة:** إن زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة. وقد صاغ إنجلز منذ أكثر من مائة عام قانونًا عرف باسمه ومضمونه أن نمط استهلاك الأسرة يتغير مع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل؛ حيث يخصص الأفراد نسبة متناقصة من الزيادة في الدخل للإنفاق على السلع الضرورية مثل الغذاء والكساء، ونسبة متزايدة من الدخل للإنفاق على السلع الكمالية، ويوضح التطور الاقتصادي أنه مع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل يزيد طلب الأفراد على السلع الكمالية مثل إنشاء الطرق السريعة، والتوسع في إنشاء مواقف للسيارات، وهي خدمات مكملة لاستخدام الأفراد للسيارات، وبالتالي يزيد الإنفاق العام من أجل توفير بعض تلك السلع العامة (عبدالرازق، ٢٠١٧، ص ١٢٣).
- **التنافس الاقتصادي الدولي:** لقد أدى التنافس الاقتصادي بين الدول إلى زيادة الإنفاق العام؛ وذلك في شكل إعانات اقتصادية تقدم للمشروعات الاستثمارية، والتي يكون هدفها الأساسي دعم الصادرات أو دعم الإنتاج المحلي؛ وذلك لتمكين الصناعات المحلية من الصمود في وجه المنافسات الأجنبية (حشيش، ١٩٩٢، ص ١٠١). وعلى الرغم من أن التنافس الاقتصادي الدولي يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي إلا أنه قد يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة.
- **سهولة حصول الدولة على القروض العامة:** عملت زيادة قدرة الدولة على الاستدانة عن طريق الحصول على القروض العامة المحلية أو الخارجية سواء من الصناديق العربية للتنمية أو من البنوك التجارية الحكومية، أو غير الحكومية أو من خلال مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي، البنك الإسلامي، وصندوق النقد الدولي إلى زيادة الإنفاق غير المحسوب مما نشأ عنه الإسراف والتبذير في الأموال المتحصل عليها. ولقد لجأت مصر مؤخرًا إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي من أجل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته في عام ٢٠١٦م، ولمدة ثلاث سنوات، وقد حصلت على قرض قيمته ١٢ مليار دولار. ثم أعادت الكرة مرة

أخرى من خلال اقتراض مبلغ ٢.٧٧ مليار دولار عام ٢٠٢٠م، من أجل مواجهة تداعيات أزمة كورونا، ثم ما لبثت أن حصلت على قرض آخر بمبلغ إجمالي ٥.٤ مليار دولار عام ٢٠٢١م. وتعد مصر ثاني أكبر دولة مدينة لصندوق النقد الدولي بعد الأرجنتين بأجمالي ديون بلغ ١٧.٥ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٢م.

- **تفاقم أعباء الديون المحلية والخارجية:** من المتعارف عليه أن أعباء الديون المحلية والخارجية، والتي تُعرف بالفوائد على الديون تسجل في بند النفقات الجارية أما أقساط الديون فتظهر ضمن النفقات الرأسمالية. وقد ظهر هذا العامل في فترة السبعينيات والثمانينات خاصة بعد أن تخلفت العديد من الدول النامية عن سداد ديونها بسبب تفاقم حجمها، حيث وجدت هذه الدول نفسها إما أن توقف عملية التنمية الاقتصادية، وتمتنع عن سداد ديونها، وبالتالي تهتز سمعتها عند باقي الدول، أو تقوم بسداد التزاماتها، ومن ثم لا يمكنها تحقيق أهدافها التنموية، ومع تزايد المديونية الداخلية والخارجية لهذه الدول تزايد معها الإنفاق الخاص بتغطية تلك الديون (السبتي & علوان وآخرون، ٢٠١٩، ص ١٦٥-١٩٤).

١/ ٢ الأسباب السياسية والاجتماعية.

لا شك أن كل من الحياة السياسية والاجتماعية تلعبان دوراً هاماً في تحقيق استقرار اقتصاد الدولة، ولكن على الرغم من أهمية تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي فإن بعض القرارات التي تتخذها الحكومة فيما يخص النفقات العامة لتحقيق الاستقرار المطلوب قد يضر بالموازنة العامة للدولة حيث أن تزايد الإنفاق من قبل الحكومة ينتج عنه مزيد من العجز في الموازنة، ويلاحظ ذلك من خلال تزايد الإنفاق على ما يلي: -

- **الإنفاق العسكري:** يعد الأمن الداخلي والخارجي مطلب رئيسي من مطالب الدولة في الحياة المعاصرة، كما اعتبر رواد الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية أن تحقيق الأمن الداخلي والخارجي الدور الأهم والأوحد الذي يقع على عاتق الدولة بشكل كامل. ولقد أدى الصراع بين الدول ونشوب الفتن، والحروب إلى تزايد الإنفاق العسكري خاصة في الدول النامية التي تعاني من الانقسامات، وتزداد فيها الحروب الداخلية بين الطوائف فضلاً عن رغبة الدول العظمى على تفكيكها، واستعمارها لنهب مواردها. ومع تزايد الإنفاق على شراء الأسلحة الحديثة، والتي تكون في الغالب مستوردة من الخارج أي بالعملة الأجنبية، والإنفاق على صيانتها كذلك مع ارتفاع مخصصات الأجور والمرتبات للجيش؛ فإن ذلك بالطبع يؤثر بالسلب على عجز الموازنة العامة للدولة. وتعد القوات المسلحة المصرية واحدة من أهم وأعظم الجيوش في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمخزون الرئيسي للأسلحة في المنطقة بأكملها. ولطالما أدركت مصر التهديدات الأمنية المحيطة بها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي؛ لذلك قامت مصر بالعديد من الاستثمارات الضخمة

لتحديث وتدريب القوات المسلحة المصرية، حيث بلغ متوسط الإنفاق العسكري ٣.٨ مليار دولار خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠م). وفي الوقت نفسه، مثل ما يصل إلى ١.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال (٢٠١٨-٢٠٢٠م)، كما بلغت قيمة الإنفاق العسكري نحو ٤.٦٪ من الموازنة العامة للدولة في عام ٢٠٢٠م (Moussa, 2023, 438-460).

- **تقديم المنح والمساعدات للدول الأخرى:** قد أدت العولمة إلى تقارب ثقافات شعوب العالم، وتعاون الدول مع بعضها البعض؛ لذا تسعى الكثير من الدول إلى تقديم الإعانات المالية، والمادية للدول الصديقة كأسلوب لتمتين العلاقات بينها. ويكون الهدف من هذه الإعانات مساعدة الدول على معالجة أزماتها خاصة في ظل حلول الكوارث الطبيعية بها مثل الزلازل والبراكين أو في حالة تعرض الدول المجاورة للحروب. وعلى سبيل المثال قيام مصر بتقديم المساعدات لكل من سوريا وتركيا إثر وقوع زلزال فبراير ٢٠٢٣م، كذلك قيامها بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني المحتل من قبل الجيش الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن تمثين العلاقات بين الدول هام، إلا أنه إذا لم تكن الدولة المقدمة للمساعدة أو المنح تتسم بارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي بها وزيادة معدل النمو الاقتصادي؛ فإن تقديم المساعدات للدول الأخرى سيكون بمثابة عبء آخر على الموازنة العامة للدولة حيث أن زيادة المساعدات تعني مزيد من الإنفاق، وبالتالي تزايد عجز الموازنة العامة للدولة.

- **زيادة عدد السكان:** لقد أدت الزيادة الكبيرة في عدد السكان بصفة عامة، وفي الدول النامية بصفة خاصة إلى زيادة النفقات العامة، فالزيادة السكانية في تلك الدول قد قفزت بشدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين؛ لذلك كان على الحكومة أن تلبي احتياجات ملايين من الناس المبعثرين في مساحات أوسع من تلك الدول (بركات & دراز، ص ٢٣١-٢٥١). وقد بلغ عدد السكان في مصر وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء نحو ١٠٦.٧٨٣.٩١٧ انسان، وذلك حتى ٩ سبتمبر ٢٠٢٤م وهو ما يعني الحاجة إلى مزيد من الانفاق على السلع والخدمات الأساسية والمتمثلة في المأكل والملبس والصحة والتعليم..... الخ، وعليه فإن كثرة عدد السكان، ومن ثم كثرة احتياجاتهم ومتطلباتهم تعني مزيد من النفقات العامة التي تقدمها الدولة ممثلة في وحداتها الإدارية لتلبية هذه الاحتياجات.

- **تحول السكان إلى المدن الصناعية الكبرى:** تعمل هجرة السكان من الريف إلى المدن الصناعية الكبيرة على ارتفاع النفقات العامة المخصصة للخدمات العامة كالصحة والتعليم، وإقامة المدن الجديدة؛ ذلك أن هؤلاء الأفراد المنقلون لتلك المدن يطالبون الدولة أن تقوم بتوفير الخدمات اللازمة لتيسير حياتهم من مسكن وملبس

وصحة وتعليم وأمن إلخ. خاصة وأن متطلبات واحتياجات سكان المدن أكثر من متطلبات واحتياجات سكان القرى، والريف مما يؤدي في النهاية إلى تزايد النفقات العامة للدولة (Musgrave, 1984, PP 15).

- **تقديم الدعم:** مع اتساع فجوة الغذاء في العديد من الدول النامية، وقيامها باستيراد الكثير من منتجاتها الغذائية من السوق العالمي، وفي ضوء التزام حكومات تلك الدول بتوفير المواد الغذائية الهامة بأسعار منخفضة وبكميات ملائمة للفقراء وذوي الدخل المحدود فإنها تقوم ببيع وارداتها من الغذاء بأسعار تقل عن أسعارها الحقيقية على أن تتحمل الدولة تمويل ذلك الفرق، وبالتالي زيادة رقم الدعم في الموازنات العامة لهذه الدول (سلامة، ٢٠٠٨، ص ٧٧).

- **زيادة المدفوعات التحويلية المقدمة من الحكومة للأفراد:** إن قيام الحكومة بتقديم مدفوعات الضمان الاجتماعي ضد الفقر، والمرض، والعجز بالإضافة إلى إعانات البطالة (الحاج، ٢٠٠٧، ص ٦). يؤدي إلى تزايد الإنفاق العام للدولة وهو ما يعني تزايد عجز الموازنة العامة، وتهدف الحكومة بتقديم تلك المدفوعات إلى تقليص فجوة الفقر التي يعاني منها المجتمع خاصة في الدول النامية، وذلك من خلال زيادة الإنفاق على السلع والخدمات، والرعاية الطبية، والتعليم أو تقديم إعانات نقدية للأفراد.

١/ ٣ الأسباب الإدارية.

لا تقل الأسباب الإدارية أهمية عن كل من الأسباب الاقتصادية والمالية، والأسباب السياسية والاجتماعية في مسئوليتها عن تسبب وتزايد العجز في الموازنة العامة للدولة، ومن أهم الأسباب الإدارية التي قد تعمق من عجز الموازنة العامة للدولة ما يلي: -

- **زيادة الوظائف الحكومية وملحقاتها:** حيث يشكل العاملين بالقطاع الحكومي نسبة كبيرة من إجمالي العاملين بالدول النامية ومنها مصر. وتوضح بيانات الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء المصري تزايد عدد العاملين بالقطاع العام خلال السنوات ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٩م؛ حيث بلغ عدد العاملين بالقطاع الحكومي عام ٢٠٠٥م نحو ٤.٨٣٢.٩٨٤ عامل، ثم تزايد ليصل عام ٢٠٠٩م إلى ٥.٦٨٨.٤٣٠ عامل، ثم أخذ عدد العاملين في التزايد والتناقص إلى أن وصل إلى ٥.٠٢٢.٨٢١ عامل وفق آخر إحصاء في عام ٢٠١٧م، وذلك من إجمالي ٢٩.٥ مليون عامل في ذلك العام (*). وقد بلغ إجمالي الأجور وتعويضات العاملين في

* الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء، مؤشر عدد العاملين بالحكومة، تقارير سنوية مختلفة. متاح على الرابط التالي:

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6149&ind_id=1116

ذلك العام ٢٣٦٩٢٠ مليار جنيه. وهوما يعني زيادة كبيرة في النفقات العامة، وفي ظل تزايد حجم العمالة الحكومية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال. إذ يلاحظ أن المسؤولين أو الذين بيدهم السلطة يميلون إلى وجود تابعين لهم، وليس منافسين، وهؤلاء بدورهم يزيدون من عدد التابعين مما يؤدي في النهاية إلى مشاركة عدد كبير من الموظفين في أداء بعض الأعمال التي يمكن أن يقوم بها فرد واحد أو عدد قليل من الموظفين، فغلبًا ما تتصف العمالة الحكومية بسوء التنظيم، وسيطرة الروتين، وانخفاض الإنتاجية، وضعف الشعور بالواجب، وعدم الحرص على أموال الدولة؛ لذا تعد زيادة الوظائف الحكومية من المحاور الرئيسية المسؤولة عن نمو الإنفاق العام، ومن ثم تزايد عجز الموازنة العامة خاصة في ظل تباطؤ الموارد السيادية للدولة وجمودها (دراز & أيوب، ٢٠٠٢، ص ٢٠٣).

- **تفشي الفساد المالي والإداري:** يعد ارتفاع مستوى الفساد المالي، والإداري في الجهاز الحكومي من أهم أسباب الارتفاع المستمر للنفقات العامة للدولة، ويتمثل الفساد المالي والإداري المقصود في وجود الرشاوي، الاختلاس، النصب والمحسوبية، وذلك في ظل انخفاض الرقابة، والضوابط الحاكمة للعمليات المالية المرتبطة بتحصيل الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة. ولعل المتتبع لأحوال الدول عامة، والدول النامية بشكل خاص يلاحظ بوضوح أن الإطار الفكري والنظري، والاقتصادي الذي تتبعه هذه الدول ربما لا يشكل عائقًا أمام فرص النمو والتطور بقدر ما يشكله كل من الفساد المالي، والسياسي، والإداري، والذين ربما يكونوا سبب رئيسي في توقف عملية التطور والنمو (عطا الله، ٢٠١٨، ص ٢٥٠-٢٦٦).

- **زيادة الإنفاق المظهري:** إن التوسع في النفقات غير الضرورية يعتبر من الإسراف والتبذير ومن هذه النفقات غير الضرورية ما يعرف بالإنفاق المظهري؛ أي الإنفاق على المباني الحكومية الضخمة والفخمة وشراء الأثاث الفاخر، والطائرات الخاصة وإنفاق الملايين والمليارات على إقامة الندوات والمؤتمرات والحفلات الوطنية ويتسبب كل ذلك الانفاق غير المحسوب في تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

١ / ٢ أسباب تراجع الإيرادات العامة للدولة.

لقد تم التوضيح فيما سبق أن هناك عدة أسباب أدت إلى زيادة النفقات العامة للدولة، ولكن على الجانب الآخر، وبالرغم من تزايد معدل نمو هذه النفقات كان هناك انخفاض واضح وملحوظ في الإيرادات العامة للدولة، ومع تزايد

الفجوة المالية بين النفقات العامة، والإيرادات العامة ينشأ عجز الموازنة العامة للدولة. ويعود تراجع الإيرادات العامة في الدول النامية ومنها مصر لعدة أسباب نذكر منها ما يلي: -

٢ / ١ / الأزمات الاقتصادية.

تشكل الأزمات الاقتصادية عائق قوي ومشكلة كبرى لكل الدول خاصة الدول النامية التي تتسم بضعف مواردها الإنتاجية، ناهيك عن عدم قدرتها على تجاوز تلك الأزمات. حيث أنها تعرقل من معدلات النمو الاقتصادي، كما أنها تُعثر الدولة في سعيها نحو تحقيق معدلات مرضية من التنمية الاقتصادية، حيث تؤثر الأزمات الاقتصادية بالسلب على مالية الدولة. فمن المتعارف عليه أن الأزمات الاقتصادية تعمل على خفض الإيرادات العامة للدولة في حين تكون النفقات العامة لها مستمرة في الارتفاع في ذلك الوقت، ويعود ذلك الارتفاع المستمر في النفقات العامة للدولة إلى عدة أسباب منها ارتفاع معدل البطالة وارتفاع نمو أسعار الفائدة بالإضافة إلى زيادة الطلب على الحوافز المالية ونمو الدين العام، وكل ذلك يعمل على زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة (Sopek, 2008, 273-298).

٢ / ١ / تدهور أسعار المواد الخام.

تعتبر إيرادات المواد الخام مصدر هام من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة خاصة في الدول النامية حيث تعتمد الكثير من تلك الدول على صادراتها من بعض السلع مثل القمح، والقطن بالإضافة إلى صادراتها من النفط، والغاز الطبيعي كمصدر رئيسي من مصادر الإيرادات العامة. ويؤكد خبراء صندوق النقد الدولي أنه إذا حدث رواج في حصيلة التصدير نتيجة زيادة الطلب العالمي على إحدى سلع التصدير الرئيسية في تلك الدول، فسيترتب على ذلك زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري، أما إذا انخفضت الأسعار العالمية على تلك السلعة فإن ذلك سيتسبب في مشكلة (السبتي & علوان وآخرون ص ١٦٥ - ١٩٤).

ذلك أن انخفاض الأسعار العالمية سيؤدي إلى خسارة الدول الكثير من مواردها المالية سواء كان ذلك بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر؛ فعندما تكون الدولة هي المالك لمصادر الإنتاج كملكيتها لحقول البترول على سبيل المثال فتكون الخسارة هنا خسارة مباشرة، أما الخسارة غير المباشرة فإنها تتمثل في انخفاض الضرائب على أرباح الشركات التي تعمل في إنتاج وتصدير هذه المواد، ولا يقف الأمر عند ذلك الحد حيث تصبح المشكلة أكثر تعقيداً إذا كان المصدر الرئيسي للبلاد يأتي من تصدير مادة واحدة أو مادتين من المواد الخام (تنيرة، ٢٠١٩، ص ٧٧).

٣ / ١ / ٢ جمود النظام الضريبي.

يتسم النظام الضريبي في الدول النامية بالجمود، والذي بدوره يساهم بشكل كبير في تراجع الإيرادات العامة لتلك الدول. ومن مظاهر جمود النظم الضريبية في الدول النامية قدم التشريعات والقوانين الضريبية من حيث أنواع الضرائب المفروضة ومعدلاتها، وطرق تحصيلها بالإضافة إلى عدم مواكبة الإيرادات الضريبية لتغيرات الدخل القومي ناهيك عن قلة الكوادر ذات المهارة العالية، وتخلف أساليب التحصيل وبطء آليات العمل (زعبي، ٢٠١٧، ص ٤٧). ويشكل جمود النظام الضريبي في مصر وعدم تطوره أحد العوائق التي تعرقل مسار النمو والتطور الاقتصادي؛ خاصة وبعد ما تم ترسيخه في بداية الحقبة الاستعمارية واقتصاره على بعض التعديلات الطفيفة، ودون التعمق في المشاكل الضريبية جعل منه نظام يُحمل خزانة الدولة أموال طائلة، ناهيك عن الأموال التي تُحجب عن الموازنة العامة للدولة، ولا تدخل إليها سنويا بسبب تضخم بسيط في الأسعار، حيث لا توجد مرونة في الأنظمة الضريبية، وبالتالي فإن حصيلتها تبقى عاجزة عن مواكبة التطورات التي تحدث في الأسعار والدخول وانخفاض قيمة العملة؛ ويعود ذلك بشكل رئيسي لارتباط النظام الضريبي بتغيير القوانين والتشريعات التي تسنها السلطة التشريعية في الدولة، والتي تستغرق عادةً وقت طویل بالإضافة إلى وجود ضعف في أجهزة الإحصاء والمعلومات، وأيضًا وجود عدم الثقة بين جامعي الضرائب والممولين (عمان، ٢٠٠٦، ص ٧٥).

٤ / ١ / ٢ التهرب الضريبي.

تعد الضرائب من أهم الإيرادات السيادية للدولة؛ حيث أنها تمثل الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة لكثير من الدول خاصة الدول النامية، وغالبًا ما يخطأ صانعي السياسة المالية بوضع سعر عالي للضريبة اعتقادًا منهم أن ذلك سوف يؤدي بالتبعية إلى زيادة الحصيلة الضريبية. إلا أن المغالاة في رفع سعر الضريبة يغري دائمًا بالتهرب منها، وعليه يجب على واضعي السياسة المالية ألا يتمسكوا دائمًا بوفرة الحصيلة الضريبية كهدف من أهداف الضريبة دون مراعاة للأهداف الأخرى؛ ولذلك يتفق الاقتصاديون على أنه ليس من الضروري أن يتوفر عنصر وفرة الحصيلة الضريبية في كل ضريبة على حدة، وإنما يكفي أن يتوفر هذا العنصر في النظام الضريبي في مجمله (آدم، ٢٠٢٠، ص ١٩٣). ولمواجهة التهرب الضريبي فإن ذلك يحتاج إلى مبالغ كبيرة؛ كالتنقيات المرصودة لتحسين كفاءة الإدارة الضريبية، وزيادة تمويل عمليات التدقيق، والمراجعة للحسابات وإقرارات الممولين، ومن ثم فإن التهرب الضريبي يؤثر على الموازنة العامة بطريقة مزدوجة أولاً من خلال نفسه، وثانيًا من خلال مكافحته (عطا الله، ٢٠١٨، ص ٢٥٠ - ٢٦٦).

١/٢ / ٥ كبر حجم القطاع غير الرسمي.

يشير مصطلح القطاع أو السوق غير الرسمي عادةً إلى جميع الأنشطة والمعاملات الاقتصادية المخفية والتي تتم بعيداً عن أعين الدولة بحيث لا يتم قياسها أو فرض الضرائب عليها (Andrews, 2011, PP 7). وعليه يؤثر كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي أو كما يسميه البعض بالاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل أو المستتر بالسلب على الإيرادات العامة للدولة خاصة الإيرادات السيادية والمتمثلة في الضرائب. حيث أن وجود أنشطة اقتصادية تولد دخول غير مدرجة ضمن حسابات الدخل القومي، وبالتالي لا تفرض عليها الحكومة ضرائب، وهو ما يعني تراجع في الحصيلة الضريبية التي كان من الممكن أن تحصل عليها الدولة إذا ما كانت هذه الأنشطة الاقتصادية ضمن الاقتصاد الرسمي. وعليه تتأثر الموازنة العامة للدولة عن طريق حرمانها من تلك الإيرادات الناتجة عن هذه الأنشطة.

١/٢ / ٦ زيادة الإعفاءات الضريبية.

على الرغم من أن الضريبة تفرض جبراً على الأفراد أي ليس للمكلف الإرادة أو الخيار والقدرة على عدم دفعها، حيث أنها تفرض بالقوة السيادية للدولة، وبالتالي يقوم المشرع بتحديد معدل الضريبة وجميع الإجراءات الخاصة بها عن طريق القانون الجنائي، إلا أن الدولة قد تلجأ أحياناً لتقديم الإعفاءات الضريبية غير المدروسة لاستقطاب الكثير من المستثمرين خاصة المستثمرين الأجانب. وتعتبر زيادة الإعفاءات والمزايا الضريبية التي تقدمها الدولة من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى خفض الحصيلة الضريبية، وبالتالي تباطؤ نمو الإيرادات العامة، وهو ما يؤثر بالسلب على الموازنة العامة للدولة. وقد قدر صندوق الدولي أن حوالي ١٠٪ من إيرادات الموازنة الكلية لبعض الدول يمكن أن تنخفض كنتيجة للمزايا والإعفاءات الضريبية باسم تشجيع الاستثمار (عمان، ٢٠٠٦، ص ٧٨).

ثانياً: طرق تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

تتعدد وتتوسع طرق ومصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، خاصة بعد أن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أنه مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتزايد الإنفاق الحكومي لابد من البحث عن الطرق المختلفة والمصادر متنوعة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة مع مراعاة تجنب الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبعضها. ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى مصادر داخلية (محلية)، مصادر خارجية، ومصادر مستحدثة، ولكن سوف يتم التركيز في هذا البحث فقط على المصادر الداخلية لتمويل عجز الموازنة خاصة الإصدار النقدي الجديد.

المصادر المحلية لتمويل عجز الموازنة.

يقصد بالمصادر المحلية الإيرادات العامة للدولة، والتي تستخدم لسد العجز في الموازنة العامة للدولة، فكل دولة تعتمد على مصادر مختلفة ومتنوعة من الإيرادات. وتنقسم الإيرادات العامة المحلية إلى إيرادات جارية أو كما تسمى بالإيرادات العادية، والتي تتمثل في الضرائب، الرسوم الجمركية، الغرامات والإتاوات. والإيرادات غير العادية، والتي تتمثل في القروض المحلية، والإصدار النقدي الجديد ويمكن توضيح الفرق بين الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية فيما يلي: -

١/ الإيرادات العادية.

ويقصد بالإيرادات العادية تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة دورية ومنتظمة، وهي تمثل الإيرادات السيادية للدولة متمثلة في (الضرائب، الرسوم، الغرامات) بالإضافة إلى دخول أملاك الدولة أو كما تسمى بالدومين العام. إن الدومين العام مصطلح يستخدم للتعبير عن ممتلكات الدولة بغض النظر عن كونها ممتلكات عقارية أو منقولة سواء كانت هذه الممتلكات تملكها الدولة ملكية عامة أي تخضع للقانون العام، أو تملكها ملكية خاصة أي تخضع للقانون الخاص، وعليه تُقسم ممتلكات الدولة إلى قسمين يسمى القسم الأول بالدومين العام بينما يسمى القسم الثاني بالدومين الخاص.

الدومين العام: يمكن أن يُعرف الدومين العام بأنه مجموع الأموال التي تمتلكها الدولة أو هيئاتها العامة، والتي تخضع لأحكام القانون العام وتكون مخصصة للنفع العام، وذلك مثل الحدائق العامة والطرق والمتاحف والأبنية وغيرها، والأصل أن الدولة لا تفرض ثمنًا على حق الانتفاع بهذه الممتلكات، ولكنها تفرض رسوم من أجل تنظيم دخولها وإعادة تطويرها (محمد، ٢٠٢١، ص ٣٧٧ - ٣٩١).

الدومين الخاص: وهو الذي يقصد به مجموع الأموال التي تمتلكها الدولة أو هيئاتها العامة ملكية خاصة، وتخضع لأحكام القانون الخاص، ويمكن للحكومة بيعها كما يمكن تملكها بالنقد طويل الأجل من قبل الأفراد، وهذا النوع من الدومين يدر دخلاً أو إيرادًا بعكس الدومين العام، وبالتالي يعد مصدرًا للإيرادات (كامل، ٢٠٠٧، ص ٣٥٤). وينقسم الدومين الخاص بدوره إلى الدومين العقاري، الدومين التجاري والصناعي بالإضافة إلى الدومين المالي والزراعي.

ولقد قررت مصر بيع جزء من حصص شركاتها العامة في الفترة الأخيرة، وذلك بعد تعثرها ماليًا وقد طرح موضوع بيع الأصول الحكومية لمصر بعدما تسببت الحرب بأوكرانيا في خروج استثمارات أجنبية كبيرة من الأسواق المالية المصرية، مما أوقع الاقتصاد المصري في أزمة. خاصة مع ارتفاع معدل التضخم السنوي، والذي وصل إلى ١٣.٢٪

في يونيو ٢٠٢٢م، وهو ما يعد أعلى معدل تضخم وصلت إليه مصر منذ عام ٢٠١٩م، والذي بلغ معدل التضخم حينذاك ٩.٤٪ وفقاً للبيانات التي أعلنها البنك المركزي المصري، ومع تزايد معدل التضخم في بداية عام ٢٠٢٣م حيث سجل معدل التضخم الشهري لمصر عن شهر يناير ٢٠٢٣م ما نسبته ٢٤.٣٥٪ وذلك وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكان ذلك إثر الارتفاع الكبير الذي حدث في غالبية أسعار السلع الغذائية والخدمات، بالإضافة إلى استمرار قيمة الجنيه المصري في الهبوط. وفي نهاية عام ٢٠٢٣م قد سجل معدل التضخم ما نسبته ٣٥.٧٪ وهي تعد أعلى نسبة لمعدل التضخم تعرض لها الاقتصاد المصري خلال العامين الأخيرين.

٢/ الإيرادات غير العادية.

تلجأ الدولة إلى الإيرادات المحلية غير العادية في حالة عدم قدرة الإيرادات العادية على تمويل عجز الموازنة العامة للدولة. وتتمثل الإيرادات المحلية غير العادية في كل من الاقتراض المحلي من صناديق التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات، أو الاقتراض من المواطنين عن طريق طرح أذون الخزانة، أو إصدار السندات المحلية، أو قد تتجه الدولة نحو الإصدار النقدي الجديد مع حرصها على جعله آخر وسيلة تلجأ إليها نظراً للضغوط التضخمية التي قد تنتج عنه.

٢/ ١ الاقتراض من صناديق التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات.

وتتمثل أموال التأمينات الاجتماعية فيما تحصل عليه الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي من أموال يتم استقطاعها من مرتبات وأجور العاملين في الحكومة والهيئات الاقتصادية والهيئات الخدمية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى حصة الحكومة في التأمينات والمعاشات المقررة في الموازنة العامة للدولة كل عام، وتقوم الهيئة باستثمار أموالها من خلال صندوقين تم إنشاؤهما لاستثمار هذه الأموال أحدهما خاص باستثمار أموال التأمينات للعاملين بالقطاع الحكومي، والآخر لاستثمار أموال العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص (عبد العظيم، ٢٠٠٢، ص ٣-١٧). وقد اتجهت الحكومة المصرية نحو الاقتراض من صناديق التأمينات الاجتماعية والمعاشات منذ عدة سنوات، وكان يتم اقتراض الحكومة من هذه الصناديق بسعر فائدة منخفض يقل عن مثيله في العمليات المماثلة في السوق النقدية والمالية. وقد اعتادت الحكومة أن تقترض من هذه الصناديق لسنوات طويلة دون أن تقوم بالسداد؛ مما أدى إلى تراكم المديونية على الحكومة، ومن أهم عيوب هذه الطريقة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، أنها تلقي عبء هذا العجز على أصحاب المعاشات بالإضافة إلى تآكل فوائض هذه الصناديق بحيث لم يعد يتبقى فيها رصيد يسمح بشراء أذون الخزانة (محمود، ٢٠١٢، ص ١-٢٣).

٢ / ٢ الاقتراض من المواطنين عن طريق أذون وسندات الخزنة المحلية.

لقد اتجهت الحكومة المصرية إلى إصدار أذون الخزنة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وهي أذون مفتوحة للاكتتاب العام، أي استخدام موارد حقيقية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ولقد اثبتت الدراسات أن معظم المكتتبين في أذون الخزنة هي كل من البنوك، شركات التأمين، وصناديق الاستثمار (محمود، ٢٠١٢، ص ١-٢٣). ويستمر استخدام الحكومة المصرية لأذون الخزنة في تمويل الموازنة العامة للدولة حتى وقتنا هذا، وذلك لكونها تخفض من الضغوط التضخمية حيث أنها تعتمد على موارد حقيقية.

وتمثل أذون الخزنة محل ثقة للأفراد، والبنوك، والشركات؛ نظرًا لأنها أوراق مالية حكومية أي تضمنها الحكومة، لذا يكون هناك إقبال كبير من قبل المواطنين، والمؤسسات على الاكتتاب فيها، خاصة وأنها تعد أوراق مالية قصيرة الأجل لا تتجاوز أجال استحقاقها العام الواحد، كما أن أسعار الفائدة عليها مرتفعة إلى حد ما. ويتحدد سعر الفائدة على أذون الخزنة من الناحية النظرية بالتفاعل بين قوى الطلب والعرض؛ حيث تحدد الدولة احتياجاتها المالية على أساس أسبوعي، وهذا يمثل الطلب على المدخرات أما العرض فهو يأتي من أصحاب المدخرات التي تسعى إلى استثمار قصير الأجل من مدخرات الأفراد والمؤسسات المالية والمصرفية (لطفي، ٢٠٠٤، ص ٣٣).

ووفقًا للتقارير السنوية للبنك المركزي المصري فقد تطور رصيد أذون الخزنة للحكومة المصرية تطورًا كبيرًا في الفترة الأخيرة، حيث أصدرت مصر أذون خزنة في العام المالي ٢٠٠١م ما مقداره ٢٩.٣٣ مليار جنيه مصري، ثم تضاعف هذا الرقم أضعاف كثيرة لتبلغ أذون الخزنة المصرية في عام ٢٠١٩م ما قيمته ١٦٣٩ مليار جنيه، ثم ازدادت في العام المالي ٢٠٢٠م، لتبلغ نحو ١٧٦٨.٤ مليار جنيه. وهو ما يعني أن الحكومة مازالت تعتمد على أذون الخزنة كمصدر تمويل قصير الأجل في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة؛ أي الاعتماد على تمويل الانفاق الجاري دون التركيز على الانفاق الاستثماري الذي يمكن الدولة من الحد من مشكلة عجز الموازنة أو جعلها في أضيق الحدود (البناء، ٢٠٢٠، ص ١٤٥-١٦٨).

أما بالنسبة للسندات المحلية فهي عبارة عن أوراق مالية تطرحها الحكومة للاكتتاب من قبل المواطنين وبعض المؤسسات المالية، وتطرح بالعملة المحلية أو ببعض العملات الأجنبية كالدولار واليورو وتختلف عن أذون الخزنة في كونها طويلة الأجل نسبيًا؛ حيث تتراوح آجال استحقاقها ما بين ثلاث أعوام إلى أكثر من خمسة عشر عامًا. وقد بلغت قيمة سندات الخزنة التي أصدرتها الحكومة المصرية في عام ٢٠٠١م ما قيمته ١٣ مليار جنيه ثم ازدادت لتبلغ نحو ٢٢٣٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٩م، ثم ٢٥٥٧.٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠م (*)

* لمزيد من المعلومات أنظر إلى التقرير السنوي للدين المحلي الصادر عن البنك المركزي المصري.

تتجه الحكومة للإصدار النقدي الجديد باعتباره وسيلة هامة من وسائل التمويل المحلي التي يمكن استخدامها لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة؛ وذلك في حالة عدم قدرة الإيرادات العادية المحلية على تغطية ذلك العجز، ويسمى هذا النوع من التمويل بـ التمويل بالعجز. ويُعرف الإصدار النقدي على أنه "قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود" (طاقة & العزاوي، ٢٠١٠، ص ١٦١). كما عرفه البعض على أنه "تحويل أصول معينة (حقيقية، شبه نقدية أو نقدية) إلى وسيلة تبادل ودفع" (السباعي، ٢٠١٤، ص ٣٤).

وعليه يمكن تعريف الإصدار النقدي الجديد على أنه "قيام السلطات النقدية بسك العملة الرسمية للدولة خلال فترة زمنية معينة بنسبة تتجاوز حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني مع ثبات معدل سرعة دوران النقود". وغالبا ما تكون الجهة المسؤولة عن سك العملة الوطنية البنك المركزي للدولة باعتباره الجهة الوحيدة المفوضة من قبل الحكومة في سك وإلغاء العملة المحلية. وتتم عملية الإصدار النقدي الجديد بعد أن تقوم الحكومة بتسليم البنك المركزي أدون وسندات خزانة في مقابل ما يتم إصداره من نقد جديد.

كذلك تتم عملية الإصدار النقدي من خلال قيام البنوك التجارية بالتوسع في اشتقاق نقود الودائع مقابل السندات الحكومية التي تصدرها الدولة لصالح هذه البنوك التجارية، بحيث يحق للبنوك التجارية إعادة خصم هذه السندات مرة أخرى لدى البنك المركزي، ومن ثم يمول البنك المركزي طلبات البنوك التجارية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وهو ما يزيد من كمية النقود المحلية المتداولة في الاقتصاد الوطني (علي، ٢٠٠٣، ص ٢٤٢).

وبالرغم من أن الطلب على النقود يتزايد في اقتصاد الدول النامية، وبالتالي تستطيع حكومات تلك الدول أن تمول نفسها عن طريق الإصدار النقدي الجديد دون حدوث ضغوط تضخمية كبرى، إلا أنه عندما يزيد معدل خلق النقود عن النمو في الطلب على النقود ينشأ التضخم داخل اقتصاد تلك الدول (World Bank, 1988, PP 75-76). ذلك أن التوسع في الإصدار النقدي الجديد يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تنخفض القيمة الحقيقية للنقود المتداولة بين الأفراد والبنوك، ويمكن اعتبار الانخفاض في القوة الشرائية للنقود بمثابة ضريبة يقع عبئها على كل من يملك وحدات نقدية محلية، لذا كثيرا ما ينظر إلى التضخم على أنه ضريبة مستترة، ولكنها ضريبة من نوع خاص تفرض بلا قانون أو تشريع (زكي، ١٩٩٢، ص ١٣٢).

ولقد اختلفت مدارس الفكر الاقتصادي حول إمكانية استخدام الإصدار النقدي الجديد في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة؛ حيث ترى المدرسة الكلاسيكية أنه لا يجب التوجه إلى الإصدار النقدي واعتباره وسيلة لسد عجز الموازنة

العامة للدولة، لأن ذلك سيزيد من وسائل الدفع لدي المواطنين دون حدوث زيادة حقيقية في السلع والخدمات المعدة للاستهلاك، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة النقد الحقيقية، ومن ثم ارتفاع الأسعار وعليه تزداد نفقات الدولة مرة أخرى فتضطر الحكومة إلى إصدار كمية جديدة من الأوراق النقدية أي تضخم جديد وارتفاع في الأسعار وهكذا (عواضة، ١٩٩٢، ص ٣٥٤).

بينما ترى النظرية الكينزية أنه لا ينبغي للحكومة أن تقوم بالإصدار النقدي الجديد إلا في حالة مرور الاقتصاد بحالة كساد؛ ذلك أنه في حالة مرور اقتصاد دولة ما بحالة كساد يعني انخفاض الحصيلة الضريبية نظرًا لنقص الأرباح وانخفاض الدخل، بينما تتوقف الدولة عن الإصدار النقدي الجديد في حالة الوصول لمرحلة العمالة الكاملة (حشيش، ١٩٨٣، ص ٣٣١). أما بالنسبة إلى أنصار المدرسة النقدية فأنهم يرفضون بشكل قطعي استخدام الإصدار النقدي الجديد في سد عجز الموازنة العامة للدولة، فهم يرون أن الخيار الأفضل لتمويل عجز الموازنة يتمثل في الاقتراض من الجمهور مع مصاحبة ذلك حدوث ارتفاع في معدلات الفائدة عن المعدل العام السائد لها.

ومن الملاحظ في الاقتصاد المصري أن عملية الإصدار النقدي الجديد في زيادة مستمرة منذ بداية الألفينات وحتى وقتنا هذا، كما أن الواقع النقدي للاقتصاد المصري يعكس الازدياد المستمر للدين على الحكومة من قبل البنك المركزي سنة بعد سنة، وذلك لأن الحكومات نادرًا ما تقوم بتسديد ما عليها من ديون إلى الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى تضخم حجم مديونيتها الداخلية، وعملية الاقتراض هذه هي عبارة عن إصدار نقدي جديد، وبتكرار عملية الاقتراض تتسع فجوة عجز الموازنة العامة للدولة. ويمكن توضيح حجم الإصدار النقدي الجديد في مصر من خلال الجدول رقم

(١) التالي: -

جدول رقم (١)

"إجمالي الإصدار النقدي الجديد في مصر ومعدل نموه خلال الفترة (٢٠٠١م-٢٠٢٣م)".

السنة	إجمالي الإصدار النقدي "القيم بالمليون جنية"	معدل نمو الإصدار النقدي الجديد	السنة	إجمالي الإصدار النقدي "القيم بالمليون جنية"	معدل نمو الإصدار النقدي الجديد
٢٠٠١	٤١٠٠٨	٨.٠٩%	٢٠١٣	٢٦٤٥٠٥	٢٧.٢٧%
٢٠٠٢	٤٥٦٣٣	١١.٢٨%	٢٠١٤	٢٩٠٢٨٣	٩.٧٥%
٢٠٠٣	٥٢٤٣٢	١٤.٩%	٢٠١٥	٣١٥٣١٣	٨.٦٢%
٢٠٠٤	٥٩٩٢٢	١٤.٢٩%	٢٠١٦	٣٦٩٧٥٧	١٧.٢٧%
٢٠٠٥	٦٧٧٥٣	١٣.٠٧%	٢٠١٧	٤٥٣٥٢٩	٢٢.٦٦%

مجلة كلية السياسة والاقتصاد - العدد الخامس والعشرون - يناير ٢٠٢٥

٧.٤٣%	٤٨٧٢١٧	٢٠١٨	١٦.٩٧%	٧٩٢٥٣	٢٠٠٦
١٠.٨١%	٥٣٩٨٦٣	٢٠١٩	١٧.٩٨%	٩٣٤٩٩	٢٠٠٧
٢٠.٦٢%	٦٥١١٦٧	٢٠٢٠	٢٠.٥٤%	١١٢٧٠٥	٢٠٠٨
١٠.٩٥%	٧٢٢٤٤٩	٢٠٢١	١٣.٤٩%	١٢٧٩١٢	٢٠٠٩
١٦.٠١%	٨٣٨٠٩٣	٢٠٢٢	١٤.٣١%	١٤٦٢٢٠	٢٠١٠
٢٩.١٦%	١٠٨٢٤٨٦	٢٠٢٣	٢٣.١٨%	١٨٠١١٨	٢٠١١
.....	٢٠٢٤	١٥.٣٨%	٢٠٧٨٢٤	٢٠١٢

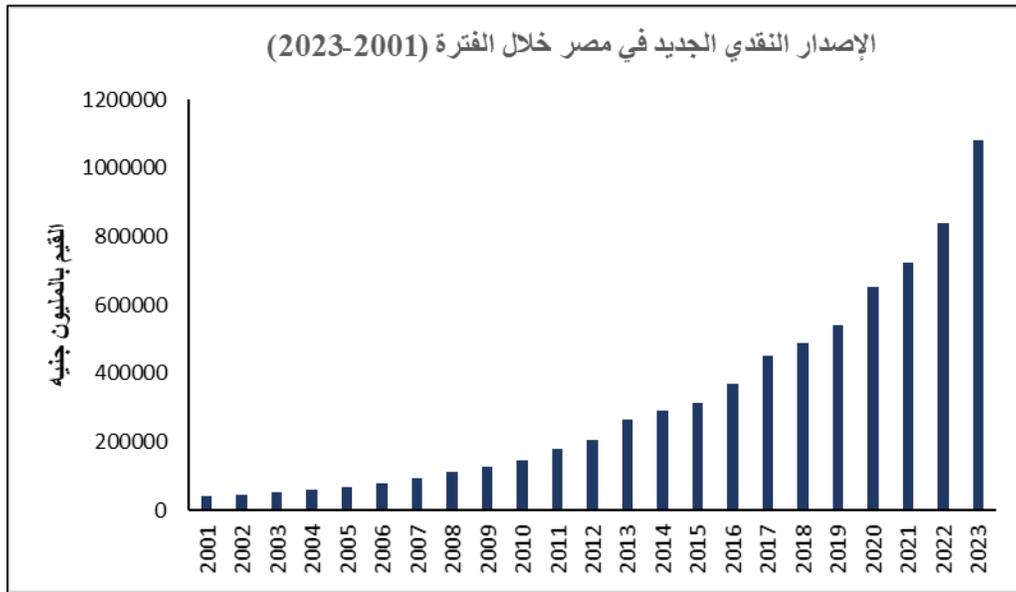
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والمجلة الاقتصادية للبنك المركزي، أعداد وسنوات مختلفة.

حيث يوضح الجدول رقم (١) تزايد النقد المصدر خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١م-٢٠٢٣م)، فقد ارتفع النقد المصدر من ٤١٠٠٨ مليون جنيه في عام ٢٠٠١م إلى ٤٥٦٣٣ مليون جنيه في عام ٢٠٠٢م وذلك بمعدل نمو ١١.٣٪، وفي عام ٢٠٠٣ ارتفع الإصدار النقدي الجديد بنحو ٦.٨ مليار جنيه عن العام السابق له وبمعدل نمو قدره ١٤.٩٪، ومن الملاحظ ارتفاع النقد المصدر في مصر خلال الأعوام التالية لعام ٢٠٠٣م، وقد يعود ذلك إلى اتخاذ حكومة عاطف عبيد قرار بتحرير سعر الصرف الجنيه المصري مقابل الدولار حينذاك ليسجل الجنيه المصري ٦.١٩ مقابل الدولار. وقد توالى الزيادة في الإصدار النقدي الجديد حتى نهاية العقد الأول، وفي عام ٢٠١١م سجل النقد المصدر ما قيمته ١٨٠١١٨ مليون جنيه وبمعدل نمو ٢٣.٢٪ وقد تعود الزيادة في معدل النمو من الإصدار النقدي الجديد إلى ما تعرض له الاقتصاد المصري من ظروف سياسية في ذلك الوقت متمثلة في ثورة ٢٥ يناير، كما يلاحظ من الجدول أن الإصدار النقدي الجديد يتزايد عقب تحرير سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار وذلك كما حدث في عام ٢٠١٦م، حيث قرر البنك المركزي في ٣ نوفمبر ٢٠١٦م تحرير سعر صرف الجنيه المصري ليسجل نحو ١٨.٠٩ مقابل الدولار في عام ٢٠١٧م بعد أن كان سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار ٨.٧٨ في عام ٢٠١٦م (*).

وعليه قد ارتفع حجم الإصدار النقدي الجديد من ٣٦٩٧٥٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٦م إلى ٤٥٣٥٢٩ مليون جنيه في عام ٢٠١٧م وبمعدل نمو قدره ٢٢.٦٦٪. وفي عام ٢٠٢٣ بلغ حجم الإصدار النقدي الجديد نحو ١٠٨٢٤٨٦

* (لمعرفة المزيد عن تخفيض سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار أنظر إلى التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، ص ص ٢٤-٢٥).

مليون جنيه مصري وبمعدل زيادة قدرها ٢٩.٢٪ عن العام السابق، وكان ذلك أيضًا إثر الانخفاضات المتتالية للعملة المصرية مقابل الدولار الأمريكي عقب تحرير سعر الصرف عدة مرات في عام ٢٠٢٢م، وبداية عام ٢٠٢٣م. حيث بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في سوق الإنترنت ٣٠.٨٩٦٩ جنيهًا في نهاية يونيو ٢٠٢٣م، مقابل ١٨.٨٠٢٨ جنيهًا في نهاية يونيو ٢٠٢٢م بانخفاض في قيمة الجنيه المصري بلغ معدله ٣٩.١٪ خلال السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣م (*). ويمكن توضيح الزيادات المتتالية للإصدار النقدي الجديد في مصر بشكل مبسط من خلال الشكل البياني رقم (١) التالي: -



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (١) السابق.

شكل رقم (١)

الإصدار النقدي الجديد في مصر خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠٢٣م).

كما قد لا يكون تحرير سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار هو السبب الأوحد لزيادة حجم الإصدار النقدي الجديد خلال الفترة المذكورة، حيث أن الواقع الاقتصادي لمصر يوضح أن الدولة تلجأ إلى زيادة الكتلة النقدية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك باعتبار الإصدار النقدي الجديد جزء من الموارد المحلية للدولة. ويمكن

* لمزيد من المعلومات انظر إلى المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري (٢٠٢٢-٢٠٢٣). العدد الرابع، المجلد (٦٣)، ص ٤٣.

مجلة كلية السياسة والاقتصاد - العدد الخامس والعشرون - يناير ٢٠٢٥

توضيح حجم الإصدار النقدي الجديد المستخدم في تمويل عجز الموازنة العامة المصرية من خلال الجدول رقم (٢) التالي :-

جدول رقم (٢)

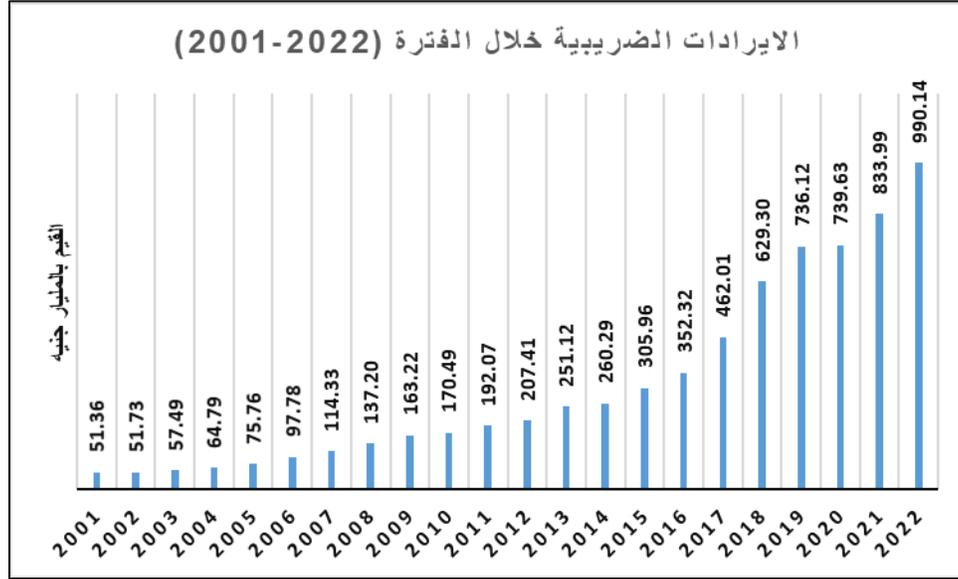
حجم الإصدار النقدي المستخدم في تمويل عجز الموازنة العامة المصرية خلال الفترة (٢٠٠١م - ٢٠٢٣م).

السنة	إجمالي الإيرادات العامة "القيم بالمليون جنية"	إجمالي النفقات العامة "القيم بالمليون جنية"	العجز الكلي للموازنة العامة "القيم بالمليون جنية"	إجمالي التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة	الإصدار النقدي المستخدم في التمويل المحلي	إجمالي الإصدار النقدي الجديد	نسبة الإصدار المستخدم في تمويل عجز الموازنة إلى إجمالي النقد المصدر
٢٠٠١	٧٤٥٦٨	٩٥٩٤٢	(١٩٩٨٢)	٢٩١٦١	٢١٩٢١	٤١٠٠٨	٥٣,٥%
٢٠٠٢	٧٥٢٥٥	١٠٠٧٣٩	(٢٢١٨٥)	٢٣٥١٧	١٨٤٦٧	٤٥٦٣٣	٤٠,٥%
٢٠٠٣	٨٣٥٣٠	١١١٧٨٦	(٢٥٤٢٩)	٣٤٣٨٦	٥١٣٢	٥٢٤٣٢	٩,٨%
٢٠٠٤	٩٦٢٥٣	١٢٧٥١١	(٢٨٦٥٩)	٤٥٣٣٤	٢٣٥٠٦	٥٩٩٢٢	٣٩,٢%
٢٠٠٥	١١٠٨٦٤	١٦١٦١١	(٥١٦٤٣)	٦٣٥٦٩	٢٤٧٦٤	٦٧٧٥٣	٣٦,٦%
٢٠٠٦	١٥١٢٦٦	٢٠٧٨١١	(٥٠٣٨٦)	٥٤٣٨١	-١١٤٦٣	٧٩٢٥٣	(١٤,٥%)
٢٠٠٧	١٨٠٢١٥	٢٢٢٠٢٩	(٥٤٦٩٧)	٣٣٢٨٣	٣١٤٦	٩٣٤٩٩	٣,٤%
٢٠٠٨	٢٢١٤٠٤	٢٨٢٢٩٠	(٦١١٢٢)	٥٢٧	-٣٣٣٩٤	١١٢٧٠٥	(٢٩,٦)
٢٠٠٩	٢٨٢٥٠٥	٣٥١٥٠٠	(٧١٨٢٦)	٨٣٦٢٧	-١٥٢٨٥	١٢٧٩١٢	(١١,٩%)
٢٠١٠	٢٦٨١١٤	٣٦٥٩٨٧	(٩٨٠٣٨)	١٠١٤٩٢	١١٥٦١	١٤٦٢٢٠	٧,٩%
٢٠١١	٢٦٥٢٨٦	٤٠١٨٦٧	(١٣٤٤٦١)	١٤٤٢٩٥	٢٢١١٥	١٨٠١١٨	١٢,٣%
٢٠١٢	٣٠٣٦٢١	٤٧٠٩٨٧	(١٦٦٧٠١)	١٨٢٤١١	٦٢٥٧٤	٢٠٧٨٢٤	٣٠,١%
٢٠١٣	٣٥٠٣٢٢	٥٨٨١٨٨	(٢٣٩٧١٩)	٢٧٠٦٢٤	١٣٤١٧٧	٢٦٤٥٠٥	٥٠,٧%
٢٠١٤	٤٥٦٧٨٨	٧٠١٥١٤	(٢٥٥٤٣٩)	٢٧٧٣١٩	١١٩٣٤٩	٢٩٠٢٨٣	٤١,١%
٢٠١٥	٤٦٥٢٤١	٧٣٣٣٥٠	(٢٧٩٤٣٠)	٣٢٧٧٢٨	١٠٥٧٢٤	٣١٥٣١٣	٣٣,٥%
٢٠١٦	٤٩١٤٨٨	٨١٧٨٤٤	(٣٢٩٤٩٥)	٣٦٣٢٥٦	١٠٥٢٦٠	٣٦٩٧٥٧	٢٨,٥%
٢٠١٧	٦٥٩١٨٤	١٠٣١٩٤١	(٣٧٩٥٩٠)	٣٩٨٧٨٤	٨٠٦٠٢	٤٥٣٥٢٩	١٧,٨%
٢٠١٨	٨٠٥٧٤١	١٢٢٩١٣٢	(٤٣٢٦٩٧)	٤٢٩٧٨٤	٤١٤٩	٤٨٧٢١٧	٠,٩%
٢٠١٩	٩٤١٩١٠	١٣٦٩٨٧٠	(٤٢٩٩٥١)	٤٦٧٩٤٩	٤٩٢٨٤	٥٣٩٨٦٣	٩,١%
٢٠٢٠	٩٧٥٤٣٠	١٤٣٤٧٢٤	(٤٦٢٧٧٥)	٤٤٧٣٧٣	٤٢٤٠٨	٦٥١١٦٧	٦,٥%
٢٠٢١	١١٠٨٦٢٦	١٥٧٨٧٧٤	(٤٧٢٣٤٤)	-	-	٧٢٢٤٤٩	-
٢٠٢٢	١٣٤٧١٧٨	١٨٣١٠٢٢	(٤٨٤٤١٤)	-	-	٨٣٨٠٩٣	-
٢٠٢٣	١٥١٧٨٥٤	٢٠٧٠٨٧٢	(٥٥٨١٥٠)	-	-	١٠٨٢٤٨٦	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي المصري، سنوات مختلفة.

ويلاحظ من الجدول رقم (٢)، تزايد حجم الإصدار النقدي الجديد المستخدم في تمويل عجز الموازنة العامة المصرية في بعض السنوات وتناقصه في سنوات أخرى، حيث بلغ التمويل المستخدم من الإصدار النقدي الجديد في عام ٢٠٠١م نحو ٢١٩٢١ مليون جنيه وهو ما يمثل ٧٥.١٧٪ من إجمالي الإيرادات المحلية غير العادية المستخدمة في التمويل، ونحو ٥٣.٥٪ من إجمالي النقد المصدر في الدولة في ذلك العام، وفي عام ٢٠٠٢ تراجع حجم الإصدار النقدي المستخدم في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالرغم من ارتفاع حجم الإصدار النقدي الجديد فقد بلغ حجم المستخدم من الإصدار النقدي ١٨٤٦٧ مليون جنيه، بينما بلغ حجم الإصدار الكلي من النقود ٤٥٦٣٣ مليون جنيه أي أن نسبة المستخدم من الإصدار النقدي في تمويل عجز الموازنة إلى إجمالي النقد المصدر عام ٢٠٠٢م تبلغ نحو ٤٠.٥٪ وقد يعود ذلك التراجع إلى زيادة الإيرادات الضريبية للدولة زيادة طفيفة فقد بلغت الإيرادات الضريبية لمصر في عام ٢٠٠٢م نحو ٥١٧٢٦ مليون جنيه بعد أن كانت ٥١٣٥٨ مليون جنيه في عام ٢٠٠١م، وذلك وفقاً لتقارير البنك المركزي المصري.

ومن الملاحظ من الجدول السابق أنه بالرغم من تزايد إجمالي الإصدار النقدي الجديد خلال السلسلة الزمنية للدراسة إلا أن كمية النقد الجديد المستخدم في تمويل الموازنة العامة المصرية في حالة تذبذب ما بين زيادة ونقصان. وتعني انخفاض كمية النقد الجديدة المستخدمة في التمويل المحلي للموازنة المصرية في بعض السنوات اعتماد الموازنة العامة للدولة على إيرادات محلية أخرى، ولا شك أن المورد الأهم للإيرادات المحلية هي الضرائب حيث توضح تقارير البنك المركزي المصري تزايد الإيرادات الضريبية خاصة بعد العام المالي (٢٠١٢-٢٠١٣م)، وهو العام المالي الذي بعده أخذت نسبة تمويل الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد في التناقص، وقد بلغت أقصى حصيلة ضريبية استخدمت في تمويل الموازنة العامة وفقاً للتقارير السنوية للبنك المركزي المصري نحو ٩٩٠١٣٨ مليون جنيه وذلك في عام ٢٠٢٢م، ويمكن توضيح الزيادة في الإيرادات الضريبية المستخدمة في تمويل الموازنة العامة المصرية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٢م) من خلال الشكل البياني رقم (٢) التالي:-



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي، سنوات مختلفة.

شكل رقم (٢)

الإيرادات الضريبية المستخدمة في تمويل الموازنة العامة المصرية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٢م).

كما يلاحظ أيضًا من الجدول رقم (٢) السابق عدم توافر البيانات عن إجمالي التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة لمصر خلال السنوات ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣م، على التوالي، وذلك يعود لعدم افصاح تقارير البنك المركزي عنها، كذلك يلاحظ عدم الافصاح عن كمية النقود المستخدمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة لنفس السنوات، وذلك بالرغم من تزايد حجم الاصدار النقدي خلال تلك الفترة. وللإصدار النقدي الجديد عدة استخدامات منها تبادل المعاملات وسداد أقساط الدين العام المحلي وفوائده والمساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

ولكن بالرغم من أهمية الإصدار النقدي الجديد في تمويل عجز الموازنة العامة إلا قد أنه يؤثر بالسلب على بعض المتغيرات الاقتصادية. حيث أن التوسع في الإصدار النقدي الجديد لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة قد يكون من الأسباب المباشرة لحدوث التضخم، ذلك أن زيادة كمية المعروض من النقود الورقية تعني زيادة القوة الشرائية لدى الأفراد، وفي حال لم يكن هناك زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات تحدث الفجوة بين المعروض النقدي والطلب على السلع والخدمات، وعليه ينشأ التضخم (الباز، ٢٠٢٢، ص ٢٦-٤٦). أي أن التضخم في هذه الحالة يرجع في الأصل إلى الإفراط في إصدار النقود الورقية بسبب سوء تنظيم النظام النقدي والمالي (الصعيدي، ١٩٩٢، ص ٢٤٢).

كما قد يؤثر التمويل المستمر لعجز الموازنة العامة للدولة عن طريق البنك المركزي بالسلب على نمو الناتج المحلي للدولة؛ حيث أن الإصدار النقدي الجديد أو الاقتراض من البنك المركزي يعني ضمناً أن أهداف تعبئة المدخرات المحلية لا يمكن أن تتحقق بالكامل، كما أن هذا النمط المستخدم في تمويل عجز الموازنة كثيراً ما يؤدي إلى الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وذلك لأنه يزيد من قاعدة الاحتياطي لدى البنوك التجارية، وبالتالي يخلق فائض من السيولة في النظام المالي (Ojong & Effiong, 2013, PP 61-84) (1). ونظراً لتفاقم مشكلة التضخم والذي قد يكون من أسبابه الإصدار النقدي الجديد الناتج عن الزيادة المستمرة في العجز الكلي للموازنة بالإضافة إلى تزايد حجم الدين العام المحلي. ناهيك عن كثرة الدول التي تعاني من الضغوط التضخمية خاصة النامية منها، ويتم قياس التضخم من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلكين نظراً لارتباطه بالدخول الحقيقية للمستهلكين.

ويعاني الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة من ارتفاع معدلات التضخم بشكل غير مسبوق حتى يمكن تصنيفه بالتضخم الجامح، ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣).

معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٢٣ م).

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
٢٠٠١	٢,٦	٢٠١٣	٩,٨
٢٠٠٢	٢,٧	٢٠١٤	٨,٢
٢٠٠٣	٤	٢٠١٥	١١,٤
٢٠٠٤	١٦,١	٢٠١٦	١٤
٢٠٠٥	٤,٧	٢٠١٧	٢٩,٨
٢٠٠٦	٧,٢	٢٠١٨	١٤,٤
٢٠٠٧	٨,٥	٢٠١٩	٩,٤
٢٠٠٨	٢٠,٢	٢٠٢٠	٥,٦
٢٠٠٩	٩,٩	٢٠٢١	٤,٩
٢٠١٠	١٠,٧	٢٠٢٢	١٣,٢
٢٠١١	١١,٨	٢٠٢٣	٣٥,٧
٢٠١٢	٧,٣	٢٠٢٤	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي المصري، سنوات مختلفة.

ولما كانت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية متشابكة، بحيث تفترض النظرية الاقتصادية أن بعض المتغيرات الاقتصادية ترتبط بعضها ببعض، وعليه فإن أحد المتغيرات يفسر أسباب حدوث بعض الظواهر الاقتصادية أو التنبؤ

بها في المستقبل، وذلك في ظل افتراضات معينة تضعها النظرية، وقد تتفق النظرية مع الواقع فتقبل افتراضات الدراسة على أنها صحيحة أو تختلف وتتعارض مع الواقع لذا ترفض افتراضات الدراسة. وفي حين أن الدراسة الحالية تقترض وجود تأثير للإصدار النقدي الجديد على معدلات التضخم فإنه ينبغي معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرين، وهل يساهم الإصدار النقدي الجديد في تقاوم مشكلة التضخم في مصر؟ وذلك من خلال استخدام مقياس الارتباط والانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين باعتبار الإصدار النقدي الجديد هو المتغير المستقل والتضخم هو المتغير التابع. وبعد فحص العلاقة بين المتغيرين عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، كانت نتائج الدراسة كما يلي:

اتضح أن هناك علاقة ارتباط بين الإصدار النقدي الجديد من قبل البنك المركزي المصري ومعدل التضخم، ودرجة هذا الارتباط تساوي (0.5) عند مستوى معنوية (0.05)، وقد كانت قيمة (P-Value= 0.015)، ولما كانت قيمة (P-Value<0.05)، وهو ما يعني أن المتغير المستقل - الإصدار النقدي الجديد - ذو تأثير معنوي على المتغير التابع - معدل التضخم -، ويمكن توضيح ذلك التأثير من خلال إيجاد معادلة الانحدار للإصدار النقدي الجديد على معدلات التضخم في مصر من خلال جدول رقم (٤) التالي: -

جدول رقم (٤)

نتائج قياس الانحدار الخطي البسيط بين الإصدار النقدي الجديد ومعدل التضخم في مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٣م).

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	6.978	2.237		3.120	.005
NM	1.406E-5	.000	.501	2.653	.015

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

وبناءً على نتائج الجدول رقم (٤) السابق تكون معادلة الانحدار الخطي البسيط بين الإصدار النقدي الجديد ومعدل التضخم كما يلي: -

$$INF = 6.978 + 1.4 NM$$

حيث يرمز إلى معدل التضخم بـ (INF).

ويرمز إلى الإصدار النقدي الجديد بـ (NM).

وهو ما يعني أن: -

(١) قيمة ثابت معادلة الانحدار الخطي البسيط (B_0) تساوي 6.978، وهذا يعني أن معدل التضخم لمصر يساوي 6.978 عندما تكون قيمة الإصدار النقدي الجديد في مصر مساوية للصفر مع افتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على معدل التضخم.

(٢) عند تغير قيمة الإصدار النقدي الجديد بمقدار جنيهه مصري واحد فإن ذلك يؤدي إلى تغير معدل التضخم بمقدار (1.4) في نفس الاتجاه، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على معدل التضخم في مصر.

(٣) الإصدار النقدي الجديد ذو تأثير معنوي موجب على معدل التضخم في مصر حيث أن قيمة معامل التحديد المصحح ($R^2 = 0.25$) وهو ما يعني أن الإصدار النقدي الجديد يفسر نسبة ٢٥ % من أسباب حدوث التضخم في مصر، وذلك في ظل ثبات المتغيرات الأخرى التي يمكن أن تفسر حدوث التضخم في الاقتصاد المصري وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

ولا نغفل أن نذكر هنا أنه لم يأخذ تأثير المعروض النقدي ككل على معدلات التضخم - يقصد بالمعروض النقدي إجمالي النقود المتداولة في الاقتصاد بما يشمل النقود المتداولة بين الأفراد، والودائع تحت الطلب في البنوك والودائع الآجلة- بل تم التركيز هنا على الإصدار النقدي الجديد من قبل البنك المركزي فقط. حيث أن هناك علاقة وطيدة بين حجم المعروض النقدي ككل ومعدلات التضخم. فعلى سبيل المثال قد أوضحت بعض الدراسات القياسية التي طبقت على مصر أن المعروض النقدي ذو تأثير قوي جدًا على معدلات التضخم داخل الدولة وذلك مثل دراسة (Shokr, et al. 2019).

ولما كانت الدراسة تقترح أن السبب الرئيسي لزيادة حجم الإصدار النقدي الجديد داخل الدولة قد يعود لزيادة العجز الكلي في الموازنة لذا كان ينبغي أن نعرف طبيعة العلاقة بين كلا المتغيرين عن طريق التحليل الاحصائي لبيانات سلسلة زمنية للمتغيرين. ولقد أظهر التحليل الاحصائي لكل من العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، وحجم الإصدار النقدي الجديد أن هناك علاقة ارتباط قوية جدًا بين الإصدار النقدي الجديد والعجز الكلي في الموازنة العامة المصرية، ودرجة هذا الارتباط تساوي (0.95) عند مستوى معنوية (0.05)، وأن قيمة ($P\text{-Value} = 0.000$) ولما كانت قيمة ($P\text{-Value} < 0.05$) وهو ما يعني أن المتغير المستقل - العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة - ذو تأثير معنوي على المتغير التابع - الإصدار النقدي الجديد -، ويمكن الاستدلال على ذلك التأثير من خلال إيجاد معادلة الانحدار للإصدار النقدي الجديد على معدلات التضخم في مصر من خلال جدول رقم (٥) التالي: -

جدول رقم (٥)

نتائج قياس الانحدار الخطي البسيط بين العجز الكلي في الموازنة العامة المصرية وحجم الإصدار النقدي الجديد خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٣م).

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-16588.487	29616.946		-.560	.581
DT	1.487	.103	.953	14.392	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

وبناءً على نتائج الجدول رقم (٤) السابق تكون معادلة الانحدار الخطي البسيط بين الإصدار النقدي الجديد ومعدل التضخم كما يلي: -

$$NM = -16588.5 + 1.5 DT$$

حيث يشير الرمز (DT) إلى العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة.

وهو ما يعني أن: -

قيمة ثابت معادلة الانحدار الخطي البسيط (B_0) تساوي -16588.5، وهذا يعني أن حجم الإصدار النقدي الجديد في مصر يساوي -16588.5 عندما تكون قيمة العجز الكلي في الموازنة العامة المصرية مساوية للصفر مع افتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على الإصدار النقدي الجديد.

عند تغير قيمة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة بمقدار جنيه مصري واحد فإن ذلك يؤدي إلى تغير حجم الإصدار النقدي بمقدار (1.5) في نفس الاتجاه، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على حجم الإصدار النقدي الجديد.

العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة ذو تأثير معنوي موجب على معدل حجم الإصدار النقدي الجديد في مصر حيث أن قيمة معامل التحديد المصحح ($R^2 = 0.90$) وهو ما يعني أن العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة يفسر نسبة ٩٠٪ من أسباب الحاجة إلى الإصدار النقدي الجديد في مصر، وذلك في ظل ثبات المتغيرات الأخرى التي يمكن أن تفسر زيادة حجم الإصدار النقدي الجديد في الاقتصاد المصري. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية للدراسة.

نتائج البحث.

لقد تناول البحث دراسة العلاقة الكمية بين كل من الإصدار النقدي الجديد كمصدر غير تقليدي من مصادر تمويل الموازنة العامة ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري، وكذلك العلاقة بين العجز الكلي في الموازنة العامة المصرية وحجم الإصدار النقدي الجديد باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٣م)، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها.

١. يتسم العجز في الموازنة العامة لمصر بأنه عجز هيكلية نظراً لاطراد العجز الكلي في الأجل الطويل، وهو ما توضحه بيانات السلسلة الزمنية للعجز الكلي.
٢. هناك علاقة ارتباط متوسطة بين حجم الإصدار النقدي الجديد ومعدلات التضخم في الاقتصاد المصري كما أن الإصدار النقدي الجديد يمثل ما نسبته ٢٥٪ من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث التضخم.
٣. وجود علاقة سببية بين العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة وحجم الإصدار النقدي الجديد بحيث يفسر تفاقم العجز الكلي في الموازنة التجاء الدولة إلى زيادة حجم الإصدار النقدي الجديد.

توصيات البحث.

من خلال نتائج البحث السابقة توصي الدراسة بأنه يجب أن يتسم الجهاز الإنتاجي في الدولة التي تلجأ إلى الإصدار النقدي الجديد كوسيلة من وسائل تمويل عجز الموازنة العامة بالمرونة. كذلك يجب أن تقوم الدولة باتخاذ قرارات حاسمة لضبط عملية الإصدار النقدي الجديد عن طريق الخطة التالية: -

- ١- أن يستخدم الإصدار النقدي الجديد في تمويل المشروعات الاستثمارية قصيرة الأجل والتي تعمل على زيادة العمالة وزيادة الطاقة الإنتاجية، وبالتالي إحلال الإصدار النقدي بموارد حقيقية متمثلة في السلع والخدمات التي تقدمها الدولة.
- ٢- قيام القائمين على السياسة النقدية بدراسة قدرة امتصاص السوق للكميات النقدية المصدرة، وذلك لتلاشي بعض الآثار السلبية التي قد تنعكس على بعض المتغيرات الاقتصادية، والمتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية.
- ٣- قيام الدولة بعمليات السوق المفتوح في حال كان هناك ارتفاع كبيرة في المعروض النقدي ومن ثم زيادة السيولة في أيدي الأفراد، والتي تنشأ عنها زيادة في الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات التضخم داخل الدولة.

مراجع البحث.

أولاً: المراجع باللغة العربية.

- (١) أحمد الشاذلي & رامي عبيد وآخرون. (٢٠٢١). العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود. دراسات اقتصادي، صندوق النقد العربي، العدد ٨٠.
- (٢) أحمد مجذوب أحمد علي. (٢٠٠٣). السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقابلة في الاقتصاد الرأسمالي. هيئة الأعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية.
- (٣) اسلام محمد البنا. (٢٠٢٠). أثر عجز الموازنة العامة للدولة على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد ٣٨، العدد (٣).
- (٤) أنور محمد أيمن السباعي. (٢٠١٤). الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الاجتماعية، السودان.
- (٥) حامد عبد المجيد دراز & سميرة إبراهيم أيوب. (٢٠٠٢). مبادئ المالية العامة. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- (٦) حسن الحاج. (٢٠٠٧). عجز الموازنة - المشكلات والحلول جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٦٣.
- (٧) حسن عواضة. (١٩٩٢). المالية العامة دراسة مقارنة: الموازنة- النفقات والواردات العمومية. دار النهضة، بيروت.
- (٨) حمدي عبد العظيم. (٢٠٠٢). أساليب استثمار أموال التأمينات الاجتماعية، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول المنعقد في ١٣-١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م. مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.
- (٩) حمو زعبي. (٢٠١٧). تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية: تجربة بعض الدول الإسلامية والغربية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.

- (١٠) خالد يسري عبد الحليم عطا الله. (٢٠١٨). أسباب عجز الموازنة العامة للدولة. مجلة الإستواء، مركز البحوث والدراسات الإندونيسية، جامعة قناة السويس، مصر.
- (١١) رمزي زكي. (١٩٩٢). الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة في العالم الثالث. سينا للنشر، القاهرة، مصر.
- (١٢) زغلول رزق. (٢٠٠٢). اتجاهات الدين العام المحلي في مصر وكيفية إدارته. مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، العدد ٢٣.
- (١٣) عادل احمد حشيش. (١٩٨٣). أصول المالية العامة. مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- (١٤) عادل أحمد حشيش. (١٩٩٢). أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- (١٥) عباس احمد محمد الباز. (٢٠٢٢). النقود في الفكر المالي الإسلامي ومشكلة التضخم. مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، الهيئة العامة للتسويق الإسلامي، مجلد ٧، عدد ٣.
- (١٦) عبد الرحمن طاهر حاج آدم. (٢٠٢٠). المالية العامة والتشريع الضريبي، كلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان الإسلامية.
- (١٧) عبد الكريم بركات & حامد دراز. (١٩٨٤). نظرية المالية العامة. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- (١٨) عبد الله الصعيدي. (١٩٩٢) تطور النظم النقدية. دار النهضة العربية، بيروت.
- (١٩) علي لطفي محمود. (٢٠١٢). عجز الموازنة العامة للدولة ومصادر تمويله في مصر. مؤتمر الخروج من الأزمة، كلية التجارة ومنظمة حقوق الانسان، جامعة عين شمس، مصر.
- (٢٠) كمال أحمد عسكر أحمد. (٢٠٠٦) دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين (١٩٩٦-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- (٢١) محمد أحمد سلامة. (٢٠٠٨). التمويل التضخمي في ضوء عجز الموازنة العامة للدولة في مصر في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٩٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.

- (٢٢) محمد حسين محمد تنيرة. (٢٠١٩). استدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والإسلامية: عرض تجربة ماليزيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- (٢٣) محمد طاقة & هدى العزاوي. (٢٠١٠). اقتصاديات المالية العامة. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبعة، عمان، الأردن.
- (٢٤) محمد عطية محمد. (٢٠٢١). فكرة الدومين العام في التشريع الداخلي والدولي وبعض اثارها على الحماية القانونية للمقتنيات الثقافية المصرية. حولية الاتحاد العام للآثاريين العرب، العدد ٢٤.
- (٢٥) محمود حامد محمود عبد الرازق. (٢٠١٧). اقتصاديات المالية العامة. دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى.
- (٢٦) مصطفى علي لطفي. (٢٠٠٤). فعالية السياسات المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة بالتطبيق على مصر خلال الفترة من ١٩٧٥-٢٠٠٢. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- (٢٧) مصطفى محمد عمان. (٢٠٠٦). أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة: دراسة مقارنة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر.
- (٢٨) منال جابر مرسي. (٢٠٢١). العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر.
- (٢٩) نبيلة عبد الحليم كامل. (٢٠٠٧). الوجيز في القانون الإداري. الطبعة الأولى، مطبعة جامعة القاهرة، مصر.
- (٣٠) وسيلة السبتي & محمد لمين علوان وآخرون. (٢٠١٩). عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد، مجلة الاقتصاديات الكلية البنكية وإدارة الأعمال، مجلد (٥)، العدد (١).

- 1) Andrews, D., Sánchez, A. C., & Johansson, Å. (2011). Towards a better understanding of the informal economy. *OECD*, working paper, (873).
- 2) Moussa, N. (2023). military expenditure and economic growth: the case of Egypt.- مجلة السياسة والاقتصاد Journal of Politics and Economics- . Beni Suef University, Egypt, 20(19).
- 3) Musgrave, R. A. (1984). Public finance in theory and practice, 4th edition, New York: McGraw- Hill.
- 4) Ojong, C. M., Owui, H. O., & Effiong, C. (2013). Effect of budget deficit financing on the development of the Nigerian economy: 1980-2008. *European Journal of Business and Management*, 5(3).
- 5) Shokr, M. A., Abdul Karim, Z., & Zaidi, M. A. S. (2019). Monetary policy and macroeconomic responses: non-recursive SVAR study of Egypt. *Journal of Financial Economic Policy*, 11(3).
- 6) Sopek, P. (2009). The efect of the financial crisis on Croatia's primary budget deficit and public debt. *Financial Theory and Practice*, 33(3).
- 7) Straub, S. (2011). Infrastructure and development: A critical appraisal of the macro-level literature. *The Journal of Development Studies*, 47(5).
- 8) Ugli, T. A. A., Ugli, I. E. H., & Ugli, S. D. U. (2024). Budget deficit in the economy and the procedure of its financing. *European journal of innovation in nonformal education*, 4(3).
- 9) Warner, M. A. M. (2014). *Public investment as an engine of growth*. Working paper 14/ 148, International Monetary Fund.
- 10) World Bank. (1988). Development report, Washington.